المحاضرة الثالثة: مبادئ وقواعد الحكم الرشيد.

– **تمهيد:** الثابت في أدبيات الحكم الراشد وتطبيقاته أنه ليس هناك وصفة سحرية يتم من خلالها تطبيق الحكم الرشيد أو ضمان نجاحه، وإنما هي مبادئ عامة يمكن لأي بلد حسب ظروفه الاستفادة منها خصوصا وأن الفساد بأنواعه وفي مستوياته المختلفة لا يقتصر على بلد دون غيره، أو على مجتمع دون المجتمعات الأخرى، وأن غياب الحكم الرشيد يوجد في دول الجنوب كما يوجد في دول الشمال، أي ظاهرة عامة تميز غالبية الدول على حد سواء، ولأجل تطبيق الحكم الراشد في أي دولة يجب تتوفر فيه مجموعة من المبادئ.

1– مبادئ وقواعد الحكم الرشيد:

1– الشفافية والمساءلة: وتعد من المبادئ الأساسية للحكم الرشيد وتتم عن طريق مختلف الأجهزة والمجالس مثل الأحزاب والبرلمانات والمجالس القاعدية أو المحلية، كما يمكن أن تتم المساءلة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يطلب من المسؤولين أيا كانت مستويات مسؤولياتهم تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم والقيام بواجباتهم والأخذ بالانتقادات الموجهة إليهم وتلبية ما يكون مطلوبا منهم، سواءا كان هؤلاء المسيرين المحليين مثل رؤساء الدوائر والبلديات ومسيري الشركات أو على أعلى مستوى في هرم السلطة مثل رؤساء الحكومات والوزراء، أي مساءلة هؤلاء وأولئك عن نجاحاتهم وإخفاقاتهم أمام الناخبين.

2 – المشاركة: يركز الحكم الراشد على المشاركة والتي تعد هدف إنمائي جوهري في حد ذاتها، فالقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، التي تعنى بزيادة الخيارات المتاحة للإنسان خاصة إذا ما تعلق الأمر بشرائح المجتمع المتمثلة تمثيلا ناقصا كالفقراء والنساء والأقليات، كما تعني أن يصبح من حق المواطنين الإسهام في وضع وتنفيذ السياسات العامة، وهو ما يعزز الاندماج الاجتماعي ويحول دون اتساع نطاق التهميش على أسس سياسية واقتصادية

واجتماعية، وتضمن المشاركة الجماهيرية استمرار السياسات لفترة طويلة، فإذا غابت المشاركة تهدد بقاء هذه السياسات.

3ـــ- حكم القانون: ويقصد بحكم القانون وجود بنية قانونية مستقرة ومرجعية وسيادته على الجميع دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وهذا يعمل على إعلاء الديمقراطية وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وكل هذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق؛ وحكم القانون هو الحكم الذي لا يفرق بين القوي والضعيف لا على أسس عرقية أو طائفية أو جنسية فالجميع متساوون أمام القانون، وهذه مسألة أساسية لأي حكم يكون أساسه العدل، ولا يستقيم الحكم بدون العدل وبدون حكم القانون، وهو ما يوائم ثقافة وحضارة البلاد وموروثها التاريخي.

4 – التضمينية والمساواة: وتعني تلك الآليات التي تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها حكم القانون، كما تتطلب أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون، وأن تتسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق، ومشاركة المواطنين بحقوقهم في إدارة الحكم، وتذهب التضمينية إلى أن كل من هو معني بعملية إدارة الحكم ويريد المشاركة به قادر على فعل ذلك بصورة متساوية عبر الإدلاء بصوته من خلال المساهمة بالمشاورات أو عبر مراقبة هيئات الخدمات العامة المحلية، كما تعني أيضا أن الدولة تعامل الكل على أساس المساواة، وأنها تحمي حقوق الجميع بنفس الحماسة، وأن لا تهميش ولا تمييز في تأمين الخدمات العامة، وأن الجميع يتمتع بحقوق المراجعة والتصويب نفسه في حال ميز المسؤولين بين الفرد والآخر، والخطوة الأولى لتحسين التضمينية هي اعتماد القوانين والتنظيمات التي تضمن وتوسع نطاق الحقوق والحريات الأساسية، وهذا يتضمن حق المشاركة والمساواة أمام القانون، أما الخطوة الثانية فهي إرساء آليات تضمن احترام هذه القوانين والتنظيمات.

5- الاستجابة وبناء التوافق والرؤية الإستراتيجية: الاستجابة هي أن يكون للسلطات العمومية الإمكانيات الكافية والمرونة اللازمة للاستجابة بشكل سريع للتطورات الحاصلة في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات المجتمع المدني عند تحديدها للصالح العام وأن تكون على استعداد للفحص النقدي لدور الدولة، أما الرؤية الإستراتيجية فهي أن يكون باستطاعة السلطات العمومية التنبؤ بالمشكلات المطروحة من خلال المعطيات المتوفرة والميولات الملاحظة وأن يتمكن من وضع السياسات التي تؤخذ بعين الاعتبار تنامي التكاليف والتغيرات المتوقعة مثل (التغيرات الديمغرافية، الاقتصادية، البيئية ...).

6- قدرة الدولة على إدارة الموارد العامة بشكل كفؤ: تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة دون حصول أي هدر يذكر، ويحتاج الاستخدام الكفء للموارد العامة العلم بالسياسات والقواعد التي تخدم الصالح العام، وتدريب الجهاز الإداري المعني بتنفيذ هذه السياسات في مختلف المجالات المهنية التخصصية، ومن هنا يقع العبء الأكبر على جهاز الدولة (بمعناه الشامل) في انجاز الخطط التنموية، والذي قد يؤدي عدم فهمه أو غياب استعداده أو رفضه إلى إفشال السياسات التنموية عن قصد.

7- الالتزام بتحقيق الصالح العام: أي هل هناك جديد أم فتور أم تراخي؟... الخ، وهناك عادة منابع كثيرة يستقى منها الالتزام، فهناك التزام يأتي بالخير العام من جانب قيادة سياسية كاريزمية، وهناك التزام يأتي من الروافد الثقافية السائدة، حيث توجد ثقافات تحض دائما المواطن على إتيان التصرفات التي تصب في صالح الجميع أكثر من صالح الفرد؛ وفي المجتمع الحديث تحرص المؤسسات على زرع الانتماء والالتزام في نفوس أعضائها سواء بإثابة الشخص المنضبط وعقاب الشخص المنفلت، أو من خلال وضع معايير تضمن أن تحقق المؤسسة الحد الأدنى من توقعات القاعدة العريضة من المواطنين.